قضايا وآراء

أخبار الخليج

العدد (17590) - السنة الحادية والخمسون - الخميس 4 ذو الحجة 1447هـ - 21 مايو 2026م

مواجهة المخططات الإيرانية للفرقة الخليجية

بقلم:

سعد بن طفلة العجمي ○

شنت إيران عدوانًا سافرا وغير مبرر على دول الخليج العربية الست منذ اللحظة الأولى التي اندلعت فيها الحرب الأمريكية - الإسرائيلية عليها نهاية فبراير الماضي، وامتد عدوانها إلى المملكة الأردنية الهاشمية كذلك، وطاول المنشآت المدنية والنفطية والمطارات والبنى التحتية الخليجية، وقد أظهرت الدفاعات الجوية الخليجية قدرة فائقة على التصدي لتلك الهجمات، وحدّت من أضرارها بصورة أذهلت المراقبين، فكثير ظنوا أن دول الخليج كيانات هشة سرعان ما تتهاوى عند أول ضربة تتلقاها، ولكن ما حدث هو العكس تماماً، فقد استمرت الحياة في دول الخليج بصورة شبه طبيعية، وكان لتضامنها وتكاتفها الفضل الأكبر في صمودها وحفاظها على معظم منشآتها وبناها التحتية، واستمرار الحياة اليومية فيها.

لقد خلق العدوان الإيراني السافر حالا من التضامن الشعبي والحكومي لدى دول المجلس الست، وهي حال غير مسبوقة ولم نشهدها ربما حتى أثناء احتلال العراق الكويت عام 1990، فأثناء ذلك الغزو الشائن تضررت الكويت قاطبة، وتضررت معها المملكة العربية السعودية إلى حد كبير، وتضررت معها دول الخليج اقتصادياً وعسكرياً وعاطفياً، لكن العدوان الإيراني هذه المرة مختلف عن احتلال الكويت، فقد تضررت منه دول الخليج الست بصورة مباشرة ومتزامنة، فلم يستثن العدوان أحداً من الدول الست، مما خلق حالاً من المشاعر المتوحدة، وأجواء فريدة من الوحدة الشعبية والحكومية، وتناغمت البيانات الرسمية الحكومية، وتنادت بصوت واحد تدين أي هجمة إيرانية على أي دولة خليجية.

وعبَّر عن ذلك أمير الكويت الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح خلال كلمته التي ألقاها في شهر رمضان الماضي حين شدد على أن «أمن دول مجلس التعاون كل لا يتجزأ، وأي مساس بسيادة أي دولة عضو فيه هو مساس بأمننا الجماعي»، وتكرر هذا الموقف بالاتصالات البينية المستمرة بين قادة دول المجلس لتعزيز موقف التضامن الموحد بين الدول الخليجية الست، وبالإسناد الاقتصادي السعودي، في الدرجة الأولى، لدول المجلس الواقعة على مياه الخليج العربي حصراً، والتي لا حدود لها سوى مع المملكة العربية السعودية، مثل الكويت وقطر والبحرين، والتي وجدت نفسها تواجه مشكلات في سلاسل الإمداد البحرية بإغلاق إيران مضيق هرمز.

إن استثمار حال التضامن الخليجي في سياسات وحدوية مسألة مصيرية بالنسبة إلى دول المجلس، وإيران تدرك ذلك، فتحاول في إستراتيجية ثابتة التفرقة بين دول المجلس، فهي ترفض التعامل مع مؤسسة مجلس التعاون الخليجي، وترفض أي مفاوضات فيها طرفان عربيان، مثل التفاوض حول ترسيم الجرف القاري بينها وبين الكويت والمملكة العربية السعودية مجتمعتين، وتطالب بالتفاوض مع كل طرف على حدة.

ومن سياسات إيران في التفرقة استمرار عدوانها على بعض دول المجلس وليس كلها، وهي محاولة خطرة تحاول شق الصف الخليجي، وتشتيت التضامن المشترك حتى بين الشعوب الخليجية، فعلى الرغم من إعلان وقف إطلاق النار لكن إيران استمرت في قصف الإمارات وعُمان والكويت، ولاحظ بأنها توقفت عن قصف إسرائيل، بل وقامت بمحاولة اختراق بحري شمال شرقي الكويت في جزيرة بوبيان قبل عدة أيام، حيث تبادلت البحرية الكويتية إطلاق النار مع زورق حربي إيراني تابع للحرس الثوري الإيراني، اخترق المياه الإقليمية الكويتية وعلى متنه ستة ضباط بعضهم برتبة عقيد، وأصيب خلال تبادل إطلاق النار عنصر من القوات الكويتية، فيما لاذ اثنان من الحرس الثوري بالهرب، وقُبض على أربعة ضباط.

إن هذا الاعتداء البحري المتزامن مع اعتداءات على الإمارات والبحرين يعني أن إيران تحاول التفرقة بين دول المجلس من خلال استهداف بعضها وتأجيل استهداف بعضها الآخر، وتنذر بأن إيران لن تتوقف عن عدوانها على دولنا وإن بانتقائية، فمهما حاولت التصريح بأنها لا تستهدف دول المجلس فالحقائق تشير إلى أنها ماضية في غيّها وعدوانها.

لقد توالت رسائل وبيانات التضامن الخليجية التي تدين نهج العداء الذي تستنّه إيران ضد الكويت والإمارات والبحرين، كرسالة إدراك للمخطط الإيراني، وكإعلان انتباه وتأكيد لما هو مؤكد بأن الأمن الخليجي كلٌ لا يتجزأ، وبأن الاعتداء على أي عضو خليجي هو اعتداء على باقي أعضاء المجلس، وسيبقى الخليجيون صفاً واحداً في وجه العدوان، وأي عدوان على أي منهم هو عدوان عليهم كافة، فكلنا في الهَمّ الإيراني واحد، وخليجنا واحد.

○ وزير الإعلام السابق في الكويت

الأهمية الاستراتيجية لخطة إحياء سكة حديد الحجاز

بقلم:

إحسان الفقيه ○

في ظل الأحداث العالمية الساخنة في بدايات القرن العشرين، وتفاقم حجم المؤامرات على الدولة العثمانية التي دب فيها الضعف وأطلق عليها الغرب «الرجل المريض»، شرع السلطان عبد الحميد في تنفيذ مشروع إنشاء خط سكة حديد، يربط الولايات العربية بالمركز في إسطنبول، ينتهي إلى المدينة المنورة مرورًا بالعديد من المدن العربية.

كانت هناك أهداف عدة للمشروع، أهمها تعزيز فكرة الجامعة الإسلامية التي تبناها عبد الحميد، وربط الولايات العربية المتباعدة، وتسهيل نقل القوات العثمانية إلى الجبهات المختلفة وتوزيعها، ومواجهة الأطماع الغربية والصهيونية في فلسطين، إضافة إلى تيسير وصول الحجاج والمعتمرين إلى الحرمين الشريفين.

كانت الدول الاستعمارية ناقمة على هذا المشروع، خاصة بريطانيا وفرنسا، إذ إن المشروع يهدد مصالحها في المنطقة، خاصة وأن الدولة العثمانية لن تحتاج إلى قناة السويس التي تسيطر عليها بريطانيا، ولذا سعت إلى إفشال جمع التبرعات الوافدة وحاربت المشروع من خلال الترويج عبر الصحف أن المشروع مجرد دعاية عثمانية لاستنزاف ثروات المسلمين بالتبرعات وأنه لن يتم إنجازه.

تم المشروع عام 1908، فوصلت آخر خطوطه إلى المدينة، إلا أنه قد بدأ قبل ذلك بسنوات بالخط بين دمشق ودرعا، ثم امتد إلى عمّان، فإلى الزرقاء، فإلى قطرانه ثم معان، ثم من ذات الحاج إلى العلا، ثم المدينة المنورة التي انتهى إليها الخط، وكان له خطوط أخرى فرعية، ومن خلالها وصل الخط إلى مناطق شرقي المتوسط، فأنشئت خطوط بين بيروت ودمشق، وأضيف 168 كم لخط حيفا الموجود بفلسطين، ليصل طول الخط إلى 5.792 كم.

لم يقدر لهذا الحلم أن يستمر، إذ تم استهدافه خلال الحرب العالمية الأولى، والتي انتهت بتفكيك الدولة العثمانية، فأجهض هذا المشروع.

وبعد أكثر من قرن من الزمان، تعود روح هذا المشروع إلى الواجهة مرة أخرى، وإن اختلف المسمى والظروف الإقليمية، وذلك من خلال مباحثات إقليمية بين تركيا والسعودية وسوريا والأردن، لإحياء النقل السككي وتطوير هذا الممر الإقليمي ليمتد من تركيا عبر سوريا والأردن وصولا إلى السعودية والدول الخليجية، وهو بدوره يعزز الربط البري بين الخليج وأوروبا.

تم مناقشة المشروع ضمن مذكرة التفاهم الثلاثية التي تم توقيعها في عمّان بين تركيا وسوريا والأردن، وتم وضع خارطة طريق عملية للتعاون تقوم على مشاريع تنفيذية على رأسها الربط السككي.

في السياق ذاته، عقد وزير النقل السوري يعرب بدر، اجتماعًا في 16 أبريل الماضي، مع وزير النقل والخدمات اللوجستية السعودي صالح بن ناصر الجاسر، تناول تعزيز التعاون بين الطرفين في النقل البري والسككي ودعم مشاريع الربط الإقليمي.

وأكد الجاسر أن الأعمال المرتبطة بمشروع سكة حديد يربط السعودية بتركيا عبر الأردن وسوريا تقترب من الاكتمال، مشيرًا إلى دوره المرتقب في تعزيز حركة التجارة والنقل في المنطقة.

وبحسب تقارير إخبارية، فإنه يتوقع اكتمال الدراسات الفنية المرتبطة بالمشروع بنهاية العام الحالي، ليمتد مساره على مسافة تزيد على ثلاثة آلاف كم من إسطنبول إلى الرياض عبر حلقتي الوصل: سوريا والأردن، وفي إطار رؤية أوسع هناك طموحات لتوسعات مستقبلية للمشروع، تصل إلى سلطنة عمان، وكذلك إلى ميناء البصرة في العراق.

تبرز أهمية هذا المشروع في البحث عن بدائل استراتيجية بإيجاد مسارات تجارية تدعم استمرارية سلاسل الإمداد وحركة التجارة الدولية، في ضوء الحرب الأخيرة في المنطقة التي كشفت الهشاشة الأمنية للممرات البحرية، والأهمية القصوى لتقليل الاعتماد عليها.

إن إحياء سكة حديد الحجاز يتجاوز كونه استدعاءً لرمزية مرتبطة بالخط التاريخي، وإنما هو إعادة لتشكيل شبكة النقل إقليميًا، وتحول استراتيجي يهدف إلى تطوير البنية التحتية للنقل والخدمات اللوجستية، وتعزيز التكامل بين دول المنطقة.

في الوقت الراهن تشهد العلاقات بين السعودية وتركيا ازدهارًا سواء على صعيد العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية، أو على الصعيد السياسي، وتقارب وجهات النظر في الملفات الإقليمية، وعلى رأسها سوريا، حيث تدعم كل من تركيا والسعودية سوريا الجديدة وتعمل على استقرارها، وكان للسعودية دور قوي في رفع العقوبات عن سوريا وتعزيز مسار الاستثمار فيها، كما أن لتركيا دورًا كبيرًا في الدعم السياسي والأمني لها.

كما أن هناك تطورات إيجابية كذلك في مسار العلاقات الأردنية السعودية في مجال الطاقة، وكل ذلك يمثل بيئة مواتية لمثل هذا المشروع الإقليمي.

وفي تقديري أن كلمة السر في رغبة البدء بتحويل المشروع من على الورق إلى الواقع، هي التحولات التي شهدتها سوريا التي تمثل حلقة الوصل بين الجزئين التركي والسعودي للمشروع بعد أن عادت سوريا إلى محيطها العربي.

من المتوقع حال تنفيذ هذا المشروع، أن يكون محطة فارقة بالنسبة إلى سوريا ما بعد الأسد، فمن ناحية يعزز المشروع ارتباط سوريا بالحاضنة العربية لكونها محطة أساسية في وسائل الربط والنقل، ما يفتح الباب لمزيد من الاستثمارات العربية في سوريا.

هناك قطعًا تحديات عدة يواجهها هذا المشروع، ليس فيما يتعلق بالجوانب الفنية والتمويل والاضطرابات التي لا تزال سوريا تعاني منها فحسب، بل أبرز هذه العقبات هي الكيان الإسرائيلي الذي يقف بالمرصاد أمام التحولات الإيجابية في سوريا، فهو يخشى أن تكون سوريا منافسًا له في مجال النقل في المنطقة.

لكن ما يُعول عليه حاليا هو مدى قناعة دول المشروع بأهميته الاستراتيجية، وعلى مدى استمرار هذه الدول في تمتين العلاقات بينها لبناء تحالف اقتصادي قوي في المنطقة يمكنه أن يواجه التحديات الأمنية المختلفة.

○ كاتبة من الأردن

ترامب بين ضغوط الداخل وتحديات الخارج

بقلم:

حسام الدين على ○

يدخل الرئيس الأمريكي دونالد ترامب المرحلة الأكثر حساسية في ولايته الثانية وسط معادلة سياسية شديدة التعقيد: فالديمقراطيون لا يملكون اليوم فقط رغبة في إبطاء أجندته، بل يراهنون على أن أخطاءه نفسها أصبحت وستصبح عبئًا انتخابيًا عليه وعلى حزبه في انتخابات التجديد النصفي المقبلة في نوفمبر 2026.

وفي الخلفية، تتداخل الحرب وتضخم الأسعار والرسائل الرمزية القادمة من الخارج لتصنع صورة رئيس يواجه معارضة حزبية، وقلقًا شعبيًا، واختبارًا دوليًا في آن واحد.

إن العقبة الأساسية التي يحاول الديمقراطيون وضعها أمام ترامب ليست سدًا واحدًا، بل مجموعة من المسارات المتوازية أولها المعارضة التشريعية داخل الكونجرس، ولجوء مكثف إلى القضاء، ثم بناء سردية سياسية تربط سياساته بغلاء المعيشة والاضطراب الخارجي.

ورغم أن التقارير الحديثة تشير إلى أن الحزب الديمقراطي يعيش حالة من الانقسام الداخلي منذ ترشح بايدن للرئاسة ثم تراجعه وتقدم كاميلا هاريس لخوض السباق الانتخابي وخسارتها، إلا أن هذا الانقسام يظل في الشكل لا في الهدف؛ فهناك تيار من الديموقراطيين يفضّل تهدئة الخطاب واستعادة الناخبين المترددين الذين وقفوا بجوار ترامب في الانتخابات السابقة، وهناك من يرى أن التصعيد هو الطريقة الوحيدة لوقف تمدد ترامب مثل حاكم كاليفورنيا جافين نيوسوم والذي سيحاول أن ينتزع بطاقة الترشح للانتخابات الرئاسية المقبلة في عام 2028.

لكن الأهم أن الديمقراطيين يدركون أن معركتهم ليست على كل الملفات، بل على الملف الذي يهم الناخب أكثر: الاقتصاد اليومي. لذلك يسعون إلى ربط كل قرار مثير للجدل يتخذه ترامب بما يدفعه المواطن في فاتورة الوقود، أو السلع، أو التأمين الصحي، لأن هذه هي اللغة الأكثر تأثيرًا في موسم ما قبل انتخابات التجديد النصفي نهاية العام الحالي.

من الناحية الانتخابية، تبدو فرص الجمهوريين أكثر هشاشة مما قد توحي به الأغلبية الحالية، لأن انتخابات التجديد النصفي في الولايات المتحدة غالبًا ما تعاقب الحزب الذي يسيطر على البيت الأبيض وخاصة الفاتورة الاقتصاديّة وفرص العمل.

صحيح أن ترامب لا يزال يملك نفوذًا كبيرًا داخل الحزب الجمهوري، وأن هذا يمنحه قدرة على فرض الانضباط إلى حد ما، لكن هذا النفوذ لا يلغي خطر أن تتحول شعبيته الشخصية إلى عبء على مرشحي حزبه في دوائر متأرجحة.

كل التقديرات المنشورة في بعض التقارير العربية نقلت أن خسارة الجمهوريين لمجلس النواب تبدو سيناريو مرجحًا، لا سيما إذا استمرت الضغوط المعيشية وتراجع الرضا الشعبي عن الإدارة، فقد انخفضت نسبة التأييد إلى أقل من 40% والانخفاض لا يزال مستمرا.

لذلك فإن فقدان الأغلبية في مجلس النواب لا يعني فقط تراجع القدرة التشريعية، بل يعني أيضا دخول ترامب في عامين أخيرين من ولايته تحت رقابة مستمرة وخصومات لا تنتهي ستجعله عاجزا عن تنفيذ أجندته أو ستحد منها أو ستكلّفه أثمانا سياسية كبيرة.

كما أنه لا يمكن تجاهل أن الحرب مع إيران أصبحت عاملا مباشرًا في تآكل الشعبية، لا لأنها بعيدة عن البيت الأبيض، بل لأنها تعود إلى المواطن عبر الأسعار والخوف وعدم اليقين، فالتقارير الأخيرة تربط تراجع شعبية ترامب بارتفاع كلفة المعيشة وعودة الضغوط التضخمية، مع الإشارة إلى أن الحرب رفعت أسعار الوقود وزادت القلق من الإنفاق العسكري وتأثيره في الاقتصاد وكما كان الإنفاق العسكري في أوكرانيا محط انتقاد الجمهوريين وقت ولاية بايدن أصبح الإنفاق العسكري علي الحرب الإيرانية هو النصل نفسه الذي يهاجمه به الديمقراطيون.

إن المشكلة السياسية لترامب هنا ليست فقط في أصل الأزمة، بل في تعارضها مع صورته الانتخابية السابقة. فهو من قدم نفسه باعتباره رجل «الصفقات» والذي سيخفض الأسعار ويتجنب الحروب الكبرى، لكن الواقع دفعه إلى مربع أكثر صعوبة، حيث يرى الناخب أن الوعود الاقتصادية تتآكل تحت ضغط الحرب وتداعياتها. وهذا النوع من التآكل غالبًا لا يحدث فجأة، بل يتراكم حتى يتحول إلى مزاج عام يصعب كسره قبل الانتخابات.

وفي منحى آخر جاءت زيارة ملك بريطانيا الملك تشارلز للبيت الأبيض، لتتجاوز البروتوكول إلى رمز سياسي دقيق.

فالزيارة أعادت تأكيد «العلاقة الخاصة» بين واشنطن ولندن، لكنها في الوقت نفسه سمحت بتوجيه رسائل غير مباشرة لترامب حول التحالفات والحياد والالتزامات الدولية، وهي أمور قد شقت التحالف الغربي الأبدي بل وهددت وحدة حلف شمال الأطلسي ذاته وزادت من هشاشة مؤسسة الأمم المتحدة نفسها.

إن قراءة هذه الزيارة الملكية باعتبارها مجرد مجاملة دبلوماسية ستكون قراءة سطحية. فالملك تشارلز، بحسب التغطيات المنشورة، استخدم نبرة تحمل تلميحات سياسية بشأن أهمية التحالفات الغربية، والإنفاق الدفاعي، ودور بريطانيا وأوروبا في مواجهة الأزمات، في وقت كان ترامب يميل إلى لغة أكثر حدّة تجاه شركائه وصلت إلى حد السخرية الشخصية من قادة دول، مثل فرنسا، وإنجلترا، وكندا.

إن الرسالة الضمنية كانت واضحة: الولايات المتحدة لا تتحرك وحدها في العالم، والتحالفات ليست زينة احتفالية، بل جزءا من القوة ذاتها وأن التخلي عن التحالف يعني التخلي طواعية عن قيادة العالم.

نحن نعلم أن في السياسة، الرموز لا تقل أهمية عن القرارات. فحين يأتي ملك بريطانيا إلى البيت الأبيض في هذا التوقيت، فهو لا يقدّم فقط صورة صداقة تاريخية، بل يذكّر ترامب بأن القيادة الأمريكية تُراقب حتى من أقرب الحلفاء، وأن السلطة، مهما بلغت صلابتها، تبقى بحاجة إلى لغة مؤسساتية لا إلى استعراض دائم، وربما كانت إشارات تشارلز إلى مواقف تاريخيّة قد لاقت قبولا لدى الأوربيين وكذلك لدى الأمريكيين أنفسهم.

المواطن الأمريكي الآن يعيش تحت ضغط يومي، فالحرب لا تظهر له في نشرات الأخبار وحدها، بل في تكلفة الوقود، وفي الأسعار داخل المتاجر، وفي القلق من أن أي تصعيد جديد قد ينعكس على الوظائف والمدخرات والموازنة الأسرية. لهذا السبب تصبح «السياسة الخارجية» قضية داخلية بامتياز عندما ترتفع الأسعار، فالمواطن العادي لا يقيس الحرب بمعادلات الجغرافيا، بل بقدرة دخله على الصمود. وإذا شعر أن الإدارة توجّه الموارد إلى الخارج بينما حياته اليومية تزداد صعوبة، فإن شعورًا واسعًا بالإرهاق السياسي يبدأ بالتشكل، وهذا ما يهدد أي رئيس مهما كانت قوته الخطابية أو حجم شعبيته التي انتخبته رئيسا.

وفي زاوية أخرى من المشهد نجد أن الديمقراطيين يتحدثون عن العزل أو تفعيل آليات دستورية مثل التعديل الخامس والعشرين والذي يعطي الحق في عزل الرئيس، لكن الجدّية هنا تختلف بين مستوى الخطاب ومستوى الإمكان. من الناحية العملية، فالعزل الكامل يحتاج إلى أغلبية صلبة تشترط ثلثي المقاعد وإرادة سياسية تريد المضي في هذا المسار وهو أمر صعب للغاية، خاصة إذا بقي الجمهوريون متماسكين. لذلك فإن ما يجري الآن يبدو أقرب إلى «بناء ملف» وضغط سياسي طويل المدى أكثر من كونه طريقا مضمونًا إلى الإطاحة بترامب.

ومع ذلك، لا ينبغي الاستهانة بهذا المسار. فمجرد فتح ملفات مساءلة، أو الدفع نحو قرارات تقيد صلاحيات الرئيس في الحرب، أو استخدام جلسات مجلس النواب لإحراج الإدارة كما حدث في الاستجواب الذي تم لوزير الحرب الأمريكي، وهي أمور يمكن لها أن تضعف قدرة الإدارة على المناورة وتبطئ تنفيذ بعض السياسات الجدلية بين الحزبين. بعبارة أخرى، العزل قد لا ينجح كنهاية درامية، لكنه قد ينجح كأداة استنزاف.

لذلك فإن عودة الأغلبية الديمقراطية في مجلس النواب قد لا تسقط ترامب، لكنها تستطيع أن تحد من سرعته. فالمجلس يستطيع فتح التحقيقات، واستدعاء المسؤولين، وعرقلة بعض التمويلات، وتمرير رسائل سياسية تُحرج البيت الأبيض حتى لو اصطدمت بمجلس الشيوخ أو بالفيتو الرئاسي. وهذه ليست أدوات فارغة؛ في السياسة الأمريكية، التأخير والإحراج أحيانًا يساويان نصف النصر مستندين إلى قاعدة «إن لم تستطع تمرير سياساتك يمكن العمل على وقف سياسات خصمك».

○ كاتب ومحلل سياسي

تحديات كبيرة تواجه رئيس الوزراء العراقي الجديد

بقلم:

د. نبيل العسومي

وأخيرا تمكن العراق الشقيق من تجاوز إشكالية اختيار رئيس وزراء جديد للبلاد خلفا للرئيس الوزراء محمد شياع السوداني بعد تنازل رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي عن محاولاته للعودة إلى رئاسة الوزراء هذا التنازل الذي وصفه تيار الإطار التنسيقي بأنه موقف تاريخي مسؤول وبروز لشخصيات عراقية مؤثرة في الساحة السياسية العراقية وتزايد الضغوطات الدولية بضرورة تشكيل حكومة عراقية جديدة.

فقد صوت البرلمان العراقي مؤخرا على منح الثقة للحكومة العراقية الجديدة برئاسة مرشح تيار الإطار التنسيقي الكتلة الأكبر في البرلمان العراقي والمؤلف من أحزاب شيعية مقربة من إيران برئاسة رجل الأعمال الذي يمتلك قناة تلفزيونية ومواقع إخبارية علي فالح الزيدي وتسلم مهامه بصورة رسمية كرئيس للوزراء للحكومة الجديدة التي تضم 14 وزيرا وقائدا عاما للقوات المسلحة.

إن الموافقة على تعيين علي الزيدي البالغ من العمر 40 عاما بتشكيل الحكومة العراقية الجديدة وهو رجال أعمال ومصرفي ولم يكن معروفا في الأوساط السياسية ولم يتولَ أي منصب حكومي جاء بعد معارضة قوية وصريحة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والرئيس دونالد تراقب شخصيا عودة نوري المالكي الموالي لإيران لرئاسة الوزراء من جديد مما أدى إلى تأخير تسمية رئيس الوزراء بعد الانتخابات التي شهدها العراق وأسفرت عن فوز تيار الإطار التنسيقي بأغلبية مقاعد البرلمان العراقي الجديد قبل عدة أشهر.

رئيس الوزراء العراقي الجديد تسلم منصبه في ظل أوضاع محلية وإقليمية صعبة وتحديات كبيرة يجب التعامل معها بمسؤولية فالحرب الأمريكية الإسرائيلية لم تنته بعد على الرغم من الهدنة الحالية والأوضاع الداخلية العراقية صعبة جدا وسط تذمر شعبي كبير من تراجع الخدمات العامة التي تقدمها الدولة وفشل الحكومات المتعاقبة في حل مشاكل العراق.

لذلك أمام رئيس الوزراء الجديد تحديات لا بد من مواجهتها منها نزع سلاح المليشيات العراقية المسلحة المدعومة من إيران والمنتشرة في أنحاء العراق وتعمل خارج إطار القانون منذ سنوات، فرغم تعاقب الحكومات العراقية لم يتم نزع سلاحها ولذلك على رئيس الوزراء الجديد وضع خطة وطنية لتكون خريطة طريق للإصلاح بإقرار مبدأ حصر السلاح في يد الدولة حفاظا على الأمن والاستقرار في البلاد في إطار الوفاء بوعوده عند نيل الثقة في البرلمان بأنه سوف يعمل مع جميع القوى السياسية بعد تشكيل الحكومة للاستجابة إلى مطالب المواطنين وتحقيق التنمية الشاملة.

إن التحدي الثاني هو كيفية التعامل مع الضغوط الأمريكية الإيرانية التي تواجه العراق ومنها الإصرار الأمريكي على نزع سلاح المجموعات العراقية الموالية لإيران باعتبارها جماعات إرهابية والتهديد بتعليق وزارة الخزنة الأمريكية إرسال إيرادات النفط إلى العراق والموجودة في بنك الاحتياط الفيدرالي بنيويورك والبالغة نصف مليار دولار وتأثير ذلك في الوضع الاقتصادي العراقي فضلا عن التهديد بوقف التعاون الأمني مع العراق في مواجهة دعم إيران لهذه الجماعات التي تتمتع بنفوذ قوي داخل العراق ووقف تقديم كل المساعدات والتسهيلات لهم.

والواضح أن العراق اليوم يقف بين مطرقة الولايات المتحدة الأمريكية وسندان الجمهورية الإيرانية كما يقال.

التحدي الثالث: هو ترميم علاقة العراق مع محيطها الإقليمي وتحديدا مع دول الخليج العربية التي تعرضت لهجمات شنتها جماعات عراقية مدعومة من إيران مما أدى إلى استدعاء عدد من دول المنطقة للسفراء العراقيين وتقديم مذكرات احتجاج شديدة اللهجة تدعو إلى وقف هذه الهجمات خصوصا بعد إعلان هذه الجماعات المسلحة أنها استهدفت «مواقع معادية» في بعض دول الخليج، هكذا جاء الوصف في بياناتها الاستفزازية.

أما التحدي الرابع فهو التحدي الاقتصادي في بلد تعتمد ميزانيته على النفط بنسبة 90% خاصة في ظل الأوضاع الحالية التي يمر بها مضيق هرمز وهو الشريان الحيوي لعبور النفط العراقي وما قد يشكله ذلك من تأثير في الميزانية العامة للدولة التي تواجه تحديات كبيرة في ظل وضع اقتصادي غير مستقر.

ان كل هذه الأعباء الثقيلة في انتظار ما سيقوم به السيد علي الزيدي فهل يتمكن رئيس الوزراء العراقي الجديد من تجاوز كل هذه الصعوبات والتحديات؟ سؤال يطرحه المتابعون للشأن العراقي في هذا السياق.